



مشروع قانون تنظيمي رقم 21.17  
بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 02.12  
المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقاً لأحكام  
الفصلين 49 و 92 من الدستور الصادر بتنفيذه  
الظمير الشريف رقم 1.12.20 رقم  
بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012).

( كما وافق عليه مجلس النواب في 13 دجنبر 2017 )

نسخة مطبوعة لأصل النص  
كما وافق عليه مجلس النواب

العميد المختار  
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون تنظيمي رقم 21.17  
بتغيير وتميم القانون التنظيمي رقم 02.12  
المتعلق بالتعيين في المناصب العليا  
تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور  
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20  
بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012)

## الملحق رقم 2

«لائحة بتتميم المناصب العليا التي يتم التداول في شأنها  
في مجلس الحكومة»

### (أ) المسؤولون عن المؤسسات العمومية التالية:

- صندوق الضمان المركزي؛

.....»

- الوكالة ..... الأممية؛

- المراكز الاستشفائية الجامعية؛

- الوكالة ..... الصحي؛

.....»

- الوكالة الوطنية ..... الآيلة للسقوط؛

- مركبة الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتأفيلالت وفجيج.

.....  
«ب- المسؤولون عن المقاولات العمومية ..... هذا القانون التنظيمي.

«ج) المناصب العليا بالإدارات العمومية التالية:

- المفتشون العامون للمالية؛

.....»

- المفتشون العامون للشغل؛

- المراقبون العامون المتزاجون للسجون؛

- الوزراء المفوضون العامون؛

.....»

- المفتشون الجهويون ..... التراب الوطني.»

## مادة فريدة

يغير ويتمم على النحو التالي الملحقان رقم 1 ورقم 2 المرفقان  
بالقانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا  
تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور الصادر بتنفيذ الظهير  
الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012)  
كما تم تغييره وتميمه :

## الملحق رقم 1

«لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية

### (أ) المؤسسات العمومية الاستراتيجية:

- صندوق الإيداع والتدبير؛

.....»

- المكتب ..... المعادن؛

- الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية؛

- الصندوق ..... الاجتماعي؛

.....»

- مؤسسة الحسن الثاني ..... وزارة الداخلية.

### (ب) المقاولات العمومية الاستراتيجية:

- الخطوط الملكية المغربية؛

.....»

- شركة ..... للتنمية؛

- الوكالة المغربية للطاقة المستدامة؛

.....»

- الشركة ..... الفرس.»

نسخة مطابقة لأصل النص

كما وافق عليه مجلس النواب